



واقع السياحة في الجزائر بين الأطر القانونية وطرق التجسيد

**The Reality of Tourism in Algeria Between Legal Frameworks and Methods  
of Embodiment**

د. زلاطو نعيمة ♦، جامعة تيسمسيلت، (الجزائر).

د. حداشي، جامعة تيارت، (الجزائر).

الكلمات المفتاحية	الملخص	تاريخ الإرسال: 2022/03/02	تاريخ القبول: 2022/05/09	تاريخ النشر: 2022/06/15
السياحة؛ القواعد العامة؛ المقومات الطبيعية والتاريخية والمادية؛ الامكانيات المادية؛ وكالات السياحة والأسفار.	الهدف من الدراسة يكمن في تحديد الأصول النظرية والقانونية لنشاط السياحة وآليات تنفيذها وتطبيقها على ارض الواقع في الجزائر استنادا على جملة من المقومات الطبيعية والتاريخية والمادية التي تزخر بها البلاد. ولقد توصلنا الي ان بالرغم من امتلاك الجزائر العديد من مقومات السياحة الفريدة، إلا ان القطاع لايزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب، غير مستغل بنسبة كبيرة نظرا لغياب الامكانيات المادية، وعدم كفاية القواعد العامة التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.			
<b>Abstract</b>		<b>Keywords</b>		
<p>The aim of the study lies in defining the theoretical and legal origins of tourism activity and the mechanisms for its implementation and application on the ground in Algeria based on a set of natural, historical and material elements that the country abounds in.</p> <p>We have concluded that despite Algeria having many unique tourism components, the sector is still weak and below the required level, largely untapped due to the absence of material capabilities, and the inadequacy of the general rules governing the activity of tourism and travel agencies.</p>		<p>Tourism; General Rules; Natural, Historical and Material Components; Material Capabilities; Tourism and Travel Agencies.</p>		
<b>JEL Classification Codes : Z3.</b>				

♦ المؤلف المرسل: زلاطو نعيمة، الإيميل: ihssan.economie@gmail.com

**1. مقدمة:**

أدت العولمة إلى انفتاح الأسواق وزيادة حركة الأشخاص والمعلومات ورؤوس الأموال على المستوى العالمي، وقد أدت هذه الظروف إلى تنامي الدور الذي يقوم به قطاع السياحة في تنمية اقتصاديات العديد من دول العالم، ففي عام 2009 بلغت إيرادات السياحة العالمية نحو 852 بليون دولار، حصلت الدول الأوروبية على نسبة 49% منها بقيمة بلغت 413 بليون دولار في حين حصلت دول الشرق الأوسط على نسبة 5% وبقيمة بلغت 41 بليون دولار. والسياحة في مفهومها العام هي الانتقال من مكان لآخر بهدف الاطلاع والتعرف والاستمتاع بمواقع مختلفة، ومن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد. وتأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من أهمية موضوع السياحة وواقعه في الجزائر بين الأصول النظرية والقانونية المحددة له وآليات تنفيذه وتطبيقه على أرض الواقع في الجزائر استناداً على جملة من المقومات الطبيعية والتاريخية والمادية التي تزخر بها البلاد، لما للقطاع من دور في توفير فرص عمل وتنويع مصادر الدخل وتطوير البنية الأساسية فضلاً عن المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للمنطقة.

إن الهدف من الدراسة يكمن في تحديد الأصول النظرية والقانونية لنشاط السياحة وآليات تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع في الجزائر استناداً على جملة من المقومات الطبيعية والتاريخية والمادية التي تزخر بها البلاد.

**1.1. إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما واقع السياحة في بلادنا؟ وكيف نظم المشرع الجزائري نشاط

السياحة؟

**2.1. أسئلة الدراسة:**

تنبثق من إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي المقومات السياحية في الجزائر؟

- ما هو الإطار القانوني للسياحة في الجزائر؟

**3.1. فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية نصيغ الفرضيتين التاليتين:

- تعتبر السياحة واجهة الدولة وعمادا من أعمدة الاقتصاد الوطني. ولقد نظم المشرع الجزائري نشاط وكالات

السياحة والأسفار بموجب القانون رقم 06/99، كما دعمه بمرسوم تنفيذي رقم 17-161.

- بالرغم من امتلاك الجزائر العديد من مقومات السياحة الفريدة، إلا أن القطاع لا يزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب، غير مستغل بنسبة كبيرة نظرا لغياب الامكانيات المادية، وعدم كفاية القواعد العامة التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

#### 4.1. منهج الدراسة:

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي والإحصائي، حيث تم تحليل البيانات الصادرة عن مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الجزائر، وتحليل نصوص المواد القانونية. كما تمت دراسة الأدبيات التي تناولت تعريف السياحة بشكل عام.

#### 2. نبذة عن السياحة

تري الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح. إن السياحة باعتمادها أساسا على الموارد والمناظر الطبيعية (بحر، جبال ...) تدفعنا إلى ضرورة الاهتمام بها ونشر الوعي بأهميتها وبالتالي الحفاظ عليها وهنا يظهر الدور الإيكولوجي بالإضافة إلى أدوارها الأخرى. ينبغي التمييز بين ثلاثة أصناف من السياحة في الجزائر، وهي: السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، والسياحة الصحراوية.. فضلا عن هذه الأصناف الثلاثة يمكن الإشارة إلى صنف رابع وهو سياحة الحمامات المعدنية حيث يوجد أزيد من 202 منبعًا تتميز غالبيتها بالخاصية العلاجية<sup>1</sup>. ولكل نوع من هذه الأنواع خصائصه ونكهته التي لن يجدها السائح في الأنواع الأخرى. وفيما يلي سيتم عرض الأنواع الثلاثة الأولى بإيجاز.

#### 1.2 السياحة الساحلية

من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة، وغابات أخاذة، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي. وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة تجاه السياحة في الجزائر، وغياب المنافسة، وتهميش القطاع الخاص وقلة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع. ولكي تحقق هذه الأخيرة الأهداف المرجوة منها لا بد من توفير وتحسين الظروف التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة، منها:

- الحفاظ على نظافة الشواطئ وإشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشرات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة.
- الحيلولة دون حدوث سلوكات منافية للأداب العامة من السياح ومن عامة الناس.
- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدرّوس بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها.
- إنشاء ملاعب للرياضات الأكثر جذبا للسائح وتوفير القوارب الفردية والجماعية والتجهيزات الخاصة بالسباحة والغوص كأدوات للتسلية ومصادر للدخل.
- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا وذلك بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية والمنظمات القارية والجهوية المتخصصة.

- توفير محلات تجارية تعرض كل ما قد يحتاج إليه السائح خاصة الصناعات التقليدية. وعموما إذا ما تم توفير مثل هذه الأشياء سيجد كل سائح وطني أو أجنبي ضالته وهوايته المفضلة، وفي نفس الوقت لن يجد الملل طريقا إليه.

**2.2 السياحة الجبلية:**

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، التي تتطلب التفكير في وضع إستراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم وليس غدا. فالعالم يتقدم بخطى حثيثة، ومن البلاهة أن نقف حيث نحن! تحتوي مناطقنا الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة. وللأسف نقف اليوم غير مباليين بها، وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على الترحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة)، وتلاغيف (ولاية تيزي وزو) والشريعة (ولاية البليدة). وهذا تقزيم للسياحة الجبلية لسببين أساسيين: أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، ومن ثم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة. وثانيهما أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في الترحلق فقط، فهناك كهوف ومغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا نعرف عنها شيئا بالرغم من استفادة أجدادنا القدامى منها واستغلالها المكثف من طرف مجاهدي الثورة التحريرية باستعمالها كمستشفيات لعلاج المرضى وأماكن للراحة وإنتاج وتخزين بعض السلع كالملابس والأحذية والأسلحة.

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

وفي الواقع، لا تحتاج السياحة الجبلية إلى استثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح. ومن غير المعقول أن نجد السياح المحليين يعرفون الكثير عن مرتفعات البيرو وجبال الألب وقمم هملايا، بينما نجدهم يجهلون ما في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار.

### 3.2 السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة. ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بهندستها، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار حيث تتجلى عظمة الطاسيلي الشاهد على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروي للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وأنماط عيش متميزة للإنسان الترقى<sup>2</sup> في تلك الأزمنة الضاربة في أعماق التاريخ. وثمة عامل

آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفن الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته و/أو لركوبه.

إن اتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني إستراتيجيات تختلف عما يمكن تبنينه في المناطق الشمالية. وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري والجوي. ولتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشق الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليها السياح، وفتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من وإلى هذه المناطق.

### 3. المقومات السياحية في الجزائر

#### 1.3 المقومات السياحية الطبيعية:

تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية بعد السودان، حيث تمتد من البحر المتوسط شما لا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كل م من السواحل الرملية، تتميز بمناخ متوسطي معتدل، تتخلله رؤوسا وخلجانا، ومن أهم شواطئها: وهران، الجزائر، عنابة، جيجل، سكيكدة والقالا. وتتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، وهي تتابع من الشمال إلى الجنوب. ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، منها جبال "شيليا" بالأوراس بالشرق بارتفاع قدره 2328 مترا، قمة "الالا خديجة" بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى 2308 مترا. وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل الشريعة بولاية البليدة، تيكجدا بولاية البويرة، وتاغيلاف بولاية تيزي وزو، وهي تعتبر محطات عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية. كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية والجبلية.

أما جنوب الجزائر فيمثلها الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، ورقلة، تقرت، جانت وتمنراست. وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة - الأهقا - بتمنراست والتي تكنسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة "تاهاث" بارتفاع قدره 2918 مترا. كما تحتوي صحورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على

وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن والفيلة، ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي، وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.

### 2.3 المقومات السياحية الحضارية والتاريخية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين.

أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة وثمة "حي القصبه" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطة. وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد. وأيضا "وادي ميزاب" غرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة. إضافة إلى "موقع تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "ثاموقاديو" ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامباز" و "تبسة"، التي كانت تعرف باسم "Tifast". ويعود تاريخ بناء هذه المدينة تيفست إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية. كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية، ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة. ويوجد بولاية سطيف "موقع جميلة" الذي كان يعرف قديما "Cuicul" باسم "كويكول وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه تصميم هذه المدينة مع نظيره لمدينة "تيمقاد" الأثرية. أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة. ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية "دار عزيزة"، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر. وثمة "مسجد كمشاوة" الذي تم بنائه في عهد "الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت. وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها، "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 م لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل. إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف.

إلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل.

إن هذا الرصيد من الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر لا يستهان به، مما يجب المحافظة عليه واستغلاله وتثمينه، للنهوض وتطوير الأنماط السياحية المرتبطة بهذا المنتج السياحي، وجعله قادرا على المنافسة في سوق السياحة العربية والإفريقية، لرفع حصتها من السياحة الدولية.

### 3.3 المقومات السياحية المادية:

تتمثل المقومات السياحية المادية في توفير خدمة فندقية تتناسب مع مختلف أحجام ومستويات السائحين، إلى جانب توفير البنية التحتية الملائمة على غرار الطرق السريعة، الموانئ البحرية والجوية، شبكة الاتصالات وغيرها. تتميز الجزائر بمستوى مقبول عموما في مجال البنية التحتية، ومن المنتظر أن يعرف تحسنا أكبر في المستقبل، مع انتهاء إنجاز مجموعة من المشاريع الهامة على غرار مشروع الطريق السيار شرق-غرب، مشروع مترو الجزائر وعدة مشاريع أخرى. أما في مجال الخدمات الفندقية، فقد عرفت الجزائر نموا مستمرا، حيث تطور عدد الأسرة من حوالي 53812 سريرا في عام 1990 م إلى حوالي 73548 سريرا في عام 2002 م، أي بمعدل نمو سنوي متوسط في حدود 2,92%.

### 4.3 النشاطات السياحية لولاية الجزائر - نموذج

#### 1- المؤسسات الفندقية

تحتوي الحظيرة الفندقية لولاية الجزائر سنة 2012 على 154 فندق تحت طاقة استيعاب تقدر ب 17720 سريرا. وتشغل حوالي 5184 عامل.

#### جدول رقم 01: عدد المؤسسات الفندقية بولاية الجزائر

التصنيف	العدد	طاقة الاستيعاب	عدد المستخدمين
*5	06	3171	1607
*4	02	739	160
*3	22	5920	1822
*2	23	2237	807
*1	14	742	118

864	5563	93	غير مصنف
5378	18372	160	المجموع

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الجزائر.

## 2- وكالات السياحة والأسفار:

لقد سجل تزايد عدد الوكالات على مستوى ولاية الجزائر حيث بلغ عددها ما يعادل 340 وكالة و هي نسبة تفوق 42 % الوكالات المعتمدة وطنيا.

عدد الوكالات المرخصة نهائيا 238 وكالة (جديدة وقديمة) منها:

- 80 وكالة صنف A -

- 158 وكالة صنف B -

- عدد ملفات طلبات الرخص الجديدة المسجلة على مستوى المديرية 102 ملف.

## 3- الشواطئ الممنوعة والمسموحة للسياحة:

نلاحظ من الجدول أدناه، ازدياد عدد الشواطئ المسموحة للسياحة من العدد الكلي للشواطئ المقدر ب 85 شاطئ.

### جدول رقم 02: عدد الشواطئ لولاية الجزائر

2013	2012	
85	85	عدد الكلي للشواطئ
69	66	الشواطئ المسموحة
16	19	الشواطئ الممنوعة

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الجزائر.

## 4- التدفق السياحي:

تعتبر الجزائر بلدا مستقطبا للجزائريين أكثر من الأجانب، حيث بلغ عدد الليالي المقضاة للجزائريين 1266120 ليلة أكثر من عدد الليالي المقضاة للأجانب. والجدول الموالي يوضح ذلك.

## الجدول رقم 03: التدفقات السياحية في ولاية الجزائر

الليالي		الوصول		
الأجانب	الجزائريين	الأجانب	الجزائريين	
171260	1266120	71527	330096	سنة 2012
93805	676711	54831	183257	السداسي الأول 2013 جانفي - جوان

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الجزائر.

## 5- الاستثمارات السياحية:

## أ. الاستثمارات السياحية الخاصة:

احتوت الجزائر سنة 2012 على 34 مشروع في طور الانجاز تحت طاقة استيعاب تقدر ب 5857 سرير وتوفير 5887 منصب شغل.

## ب. الاستثمارات السياحية العمومية:

اشتملت على عدة دراسات منها:

- دراسة وانجاز دار للصناعة التقليدية والفنية.
- دراسة وانجاز متحف للصناعة التقليدية والفنية.
- دراسة نضح المادة لتهيئة وتوسيع قرية الصناعة التقليدية سيدي فرج.
- دراسة تهيئة مناطق التوسع السياحي المرسي، نادي الصنوبر وعين الشرب.
- دراسة تهيئة السياحة ل 3 شواطئ: خلوفي 1، خلوفي 2، والقادوس.

## 6- مناطق التوسع السياحي

تحتوي ولاية الجزائر على 12 منطقة توسع سياحي حسب الجدول المرفق ومرسوم تنفيذي رقم 88-232 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1409 الموافق ل 06 نوفمبر 1988 يتضمن الإعلان عن مناطق التوسع السياحي. الجدول رقم 04 يوضح مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر.

## الجدول رقم 04: مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر

ملاحظة	الحركة خلال موسم الاصطياف		المساحة	البلديات	مناطق التوسع السياحي
	الطاقة	عدد الشواطئ			
غير مشغولة	45000	05	356 هكتار منها 91.4 قابلة للتهيئة	زرالدة	زرالدة غرب
غير مشغولة	33000	02	93.5 هكتار منها 26 بنيت، 67.5 لم تبني 03 غابات	زرالدة	زرالدة شرق
مشغولة	6500	02	75 هكتار	سطاوالي	نادي الصنوبر
مشغولة	4100	04	69 هكتار	سطاوالي	سيدي فرج
إقامة الدولة	9500	04	188 هكتار	سطاوالي	الساحل موريتي سابقا
اقامة الدولة	11000	01	150 هكتار	شراقة	نادي الصنوبر
اقامة الدولة	2750	01	25 هكتار	شراقة	الشراقة شاطئ الكتبان
مشغولة	4000	02	57 هكتار	عين البنيان	لافونتان
مشغولة	4000	03	331 هكتار	برج البحري	برج البحري
مشغولة	3000	02	162 هكتار	عين طاية- المرسي	المرسي
مشغولة	2000	02	163 هكتار	عين طاية	عين طاية
غير مشغولة	15000	04	881 هكتار	رغاية هراوة عين طاية	عين الشرب
/	/	/	2550.5 هكتار	12	المجموع

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الجزائر.

#### 4. الإطار القانوني للسياحة في الجزائر

لقد وضع المشرع الجزائري تعاريف قانونية لتنظيم نشاط السياحة من خلال تعريفه لعقد السياحة والأسفار من خلال المادة 14 من القانون 06/99 المتعلق بتنظيم وكالات السياحة والأسفار، وقد ورد هذا التعريف كما يلي " يقصد بعقد السياحة والأسفار كل اتفاق مبرم بين الوكيل والزبون والمتضمن وصفا لطبيعة الخدمات المقدمة وحقوق والتزامات الطرفين خاصة فيما يتعلق بالسعر وإجراءات التسديد ومراجعة الأسعار المحتملة والجدول الزمني وشروط بطلان وفسخ العقد (المادة 14، 1999، 14).

تكون الخدمات المقدمة بمقابل من طرف الوكالة محل عقد يثبت عقد السياحة و الأسفار عن طريق تسليم مستند معد من طرف الوكالة يحدد حقوق و واجبات أطراف العقد و يوافق عليه الزبون لا يترتب على ضياع المستند أي أثر على وجود عقد السياحة و الأسفار لا يمكن مراجعة السعر المتفق عليه بين الطرفين إلا بموجب بند وارد في العقد و عليه فإن المشرع ترك لأطراف العقد الحرية الكاملة في إبرامه، و تحديد شروط فسخه، إلا أن الأجدر أن يتدخل لتحديد هذه البنود على اعتبار أن الزبون طرف ضعيف مقارنة بالوكيل السياحي الذي يعتبر مهنيا ومتخصصا في المجال السياحي و بالتالي قد يوقع الزبون في الخطأ أو الاتفاق على أمور لا يعرف حقيقة طبيعتها القانونية ونتائجها.

من جهة أخرى ألزم المشرع أن تكون الخدمات المقدمة من طرف الوكالة والتي تكون بمقابل محلا لعقد وفقا للمادة 15 من ذات القانون وذلك لإثبات إبرام العقد بين الزبون والوكالة ويسلم للزبون مستند فيه الحقوق والواجبات بعد الموافقة عليه وإمضائه، وفي حالة ضياع هذا المستند فإن ذلك لا يؤثر على صحة ووجود العقد. لأطراف العقد الحرية فيما يتعلق بمراجعة الأسعار، لكن و لاعتبار أن هذا العقد يعتبر من عقود المعاوضة فإنه كان من المفروض أن يتدخل المشرع الجزائري لتحديد وحصر الأسباب التي يجوز فيها للوكالة مراجعة الأسعار والمدة المحددة لذلك على غرار ما فعله المشرع الفرنسي، لأن ترك الحرية في ذلك للأطراف يمكن أن يؤدي بالوكالة إلى التعسف مما قد ينجر عنه الإضرار بالزبون وحتى تفويت فرصة السفر عليه.

#### 1. آثار عقد السياحة و الأسفار:

يهدف العقد وفقا للنظرية العامة إلى إنشاء حقوق و التزامات في مواجهة طرفيه فتكون التزامات كل واحد منهما حقوقا للطرف الآخر.

#### – التزامات الزبون :

أ. دفع مقابل الرحلة و هو المبلغ المالي المتفق عليه مقابل مجمل الخدمات المقدمة له من طرف الوكالة و الذي تم الاتفاق عليه بموجب العقد إلا إذا تضمن العقد بندا يسمح بمراجعته باتفاق جديد بين الطرفين.  
و يتم الدفع إما نقدا أو بالصكوك، و إما بالعملة الوطني أو الأجنبية، ما دام أن القانون ترك للأطراف الحرية في ذلك، كما يمكن أن يكون دفع الثمن مقدما أو مؤجلا على أقساط فللوائح أن يدفع ثلاثون بالمائة من قيمة الرحلة

- عند إبرام العقد و الباقي في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع قبل اليوم المحدد للانطلاق، غير أنه إذا تم إبرام العقد خلال هذه المدة الأخيرة وجب على الزبون دفع كامل المبلغ وقت إبرام العقد.
- ب. الالتزام باحترام تعليمات وكالة السياحة و الأسفار، و ذلك طوال مدة الإقامة أو الرحلة تفاديا لحدوث ضرر للسائح، فالوكالة و إن كانت مسؤولة عن كل ضرر يتعرض له الزبون مترتب عن عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي للالتزاماتها، و كل ضرر آخر ناتج عن أي مقدم خدمة تلجأ له الوكالة لإتمام العقد إلا أنها تستطيع أن تنفي مسؤوليتها إذا ثبت خطأ الزبون و عدم إتباعه لتعليمات الوكالة.
- ج. الالتزام بمراعاة النظام و الآداب العامة: يجب على الوكالة إطلاع زبائنها بهذه القواعد لتفادي سحب الرخصة منها، فهذا الالتزام يقع أولا عليها، لكي يصبح الزبون ملتزما به، فلا يقوم بأفعال تؤذي الشعور العام للأفراد، و لا يأتي بأفعال منافية للنظام العام للبلد الذي يذهب إليه.
- د. الالتزام باحترام برنامج الرحلة: و ذلك مقابل التنظيم و التنفيذ الجيد للرحلة أو الإقامة من طرف الوكالة، إذ يجب على السائح احترام مواعيد الانطلاق و العودة و إحضار الوثائق المطلوبة و إلا تنتفي مسؤولية الوكالة عن كل ضرر قد يلحق به و لا يحق له المطالبة باسترجاع مقابل الرحلة الذي دفعه.

## 2. تنظيم المشرع الجزائري لوكالات السياحة والأسفار

صدر أول مرسوم في هذا الإطار بتاريخ 1967/12/20 تحت رقم 256/67 تضمن تنظيم المؤسسات التي تقدم الخدمات للمسافرين والسياح. والذي تركز فيه الاهتمام بشكل أساسي علي بيان كيفية تأسيس هذه المؤسسات وتحديد مهامها فقط، دون التطرق إلي تنظيم العلاقة التي تربطها بالزبائن ومن ثم التزامهم ومسؤوليتها المدنية تجاه هؤلاء. وعلي اثر التعديل الدستوي الذي حدث سنة 1989 ورغبة المشرع الجزائري في تكييف النصوص القانونية مع التوجيهات السياسية والاقتصادية التي افرزها هذا التعديل، صدر القانون رقم 05/90 المؤرخ في 1990/02/19 المتعلق بوكالات السياحة والأسفار، حيث تضمن نشاطاتها وشروط الحصول أو سحب رخصة الاستغلال لمزاولة هذه النشاطات وكذا تحديد العقوبات الإدارية والقضائية التي تطبق عليها في حالة مخالفتها لأحكام هذا القانون، الذي يتضح من نصوصه عزم الدولة الجزائرية علي الاهتمام بالنشاط السياحي وتوفير أقصى درجات الحماية و الأمن للسياح بغية تشجيعهم علي زيادة معاملها السياحية. غير أن تطبيقه في الميدان لمدة تسع سنوات وقد ظهر فيه عدة عيوب ونقائص فرضت علي المشرع التدخل مرة أخرى لإلغائه واستبداله بنصوص جديدة تتمشي مع الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها البلاد لاسيما الانفتاح أكثر علي العالم الخارجي تمهيدا للانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة (رابح بلعوز 2005، 11). ليصدر علي اثر ذلك القانون رقم 06/99 المؤرخ في 1999/04/04 المتضمن القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار. وقد جاء في مداخلة وزير السياحة والصناعة التقليدية أمام أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 1999/03/01، بمناسبة الجلسة المخصصة لعرض ومناقشة القانون رقم 06/99 المتعلق بالقواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار. أن الأسباب التي أدت إلي إلغاء القانون رقم 05/90 واستبداله بالقانون رقم 06/99 حسب وزير السياحة والصناعة التقليدية تكمن في ضرورة حماية السائح من تلاعب واحتيال

بعض الأشخاص الذين يزاولون مهام السياحة والأسفار دون أي تأهيل أو احترافية وأحيانا دون الحصول علي الرخصة القانونية المطلوبة لذلك فقد تضمن جملة من الشروط المهنية والمادية الواجب توفرها في طالب رخصة استغلال مثل هذه النشاطات علي أساس أن هذه القيود الإدارية سوف تقلل من النزاعات التي قد تحدث بسبب عدم وفاء وكالات السياحة والأسفار بالتزاماتها أو التقصير في تقديم الخدمات حسب النوعية المتفق عليها (بلعزوز 2005، 04).

جاء في نص المادة 3 من قانون 06/99 أن وكالة السياحة والأسفار: (المادة 03 من القانون 06/99) كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها كما هو منصوص عليها في المادة 4». وتدعى في صلب النص بالوكالة يخضع إنشائها للحصول على رخصة استغلال تسلمها الوزارة المكلفة بالسياحة بعد استشارة اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار.

فوكالات السياحة والأسفار تعد أهم أدوات وعناصر عقد السياحة والأسفار، وصاحب هذه الوكالة هو شخص طبيعي واعتباري يملك قانونا وكالة السياحة والأسفار (المادة 02-03) ويقوم بتسييرها شخص طبيعي مؤهل معتمد بموجب قانون 06/99 ولا يشترط في المسير أن يكون هو مالك الوكالة فيمكن أن يكون مالكا لها أو شريكا أو مستخدما فيها لصالح الغير المادة 03 (المادة 03 1999، بدون صفحة).

كما جاء في مضمون هذا القانون ذكر النشاطات التي تقوم بها وكالات السياحة والأسفار (المادة 04 1999، بدون صفحة) وشروط إنشاء واستغلال وكالة السياحة والأسفار (مواد 06-13 1999، بدون صفحة) بالإضافة إلى تعرضه لمفهوم عقد السياحة والأسفار (المواد 14-17 1999، بدون صفحة). ومن ثم واجبات الوكالات السياحية والبحث عن مخالفات والعقوبات (المواد 18-27 1999، بدون صفحة).

##### 5. دور الوكالات السياحية في تنشيط السياحة:

نلاحظ في الآونة الأخيرة أن الدولة أعطت اهتماما كبيرا للقطاعات الإستراتيجية التي تنوع اقتصادها خارج نطاق قطاع المحروقات بما في ذلك قطاع السياحة الذي تولى له اهتماما خاصا بمضاعفة الجهود للنهوض به بإدراجه في أي نموذج تنموي يستغل كل الموارد المتاحة (بشرية، طبيعية، ثقافية وتاريخية). إذا نظرنا إلى السياحة من الناحية الاقتصادية فهي مجموعة خدمات سياحية تقوم بعملية تصريف الثروات السياحية و تلبية حاجات و رغبات السياح سواء المحليين أو الأجانب من راحة، علاج، رفاهية، رياضة و زيارات للأماكن الطبيعية، الأثرية و التاريخية، و هذه الخدمات السياحية هي بدورها مجموعة أعمال تؤمن للسياح الراحة و التسهيلات عند شراء و استهلاك الخدمات و البضائع ومن هنا دخلنا في دراسة العرض و الطلب السياحي و التدفقات السياحية في شكلها البشري و النقدي هذه الأخيرة التي تعكس أهمية المنتج السياحي و مدى قدرته على جلب السياح، هذا المدخل يقودنا إلى السوق السياحي الذي يقسم إلى عدة أنواع: سوق الخدمات الفندقية، سوق التحف السياحية، السوق المتعلقة بالعلاج و ممارسة الرياضة

وسوق خدمات المواصلات و هنا بالذات يتجلى إشراك الوكالات السياحية في مختلف الجهود المرتبطة بالتنمية السياحية باعتبارها أحد المتدخلين الفاعلين في هذا النشاط السياحي الحيوي.

يتمثل دور الوكالات السياحية في تنشيط السياحة من خلال الخدمات التي تقدمها المرتبطة بنشاط وكالة السياحة والأسفار المتمثلة فيما يلي (المادة 04 1999، بدون صفحة):

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية.
- تنظيم جولات وزيارات رفقة المرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- الإيواء أو حجز الغرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
- استقبال ومساعدة السياح أثناء إقامتهم.
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين الناجمة عن نشاطاتهم السياحية.
- وضع خدمات المترجمين المرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها.
- كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخميم.
- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكتملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المرتبطة بالوكالات السياحية تعد من نوع خاص فهي لا تعرض في الأسواق

كمنتوج مادي يمكن معاينته بل أن السائح يقتني على أساس الدعاية والإشهار خدمة سياحية يدفع سعرها مسبقا ولا يتعرف عليها إلا في موعد استهلاكها.

تلعب الوكالات السياحية دورا كبيرا في تفعيل السياحة سواء الداخلية أو الخارجية فهي تعتمد في الأساس على النهوض بالقطاع السياحي كما و نوعا من خلال تعريفها للمجتمع فردا أو جماعة بالمعالم السياحية تأخذ على سبيل المثال المعالم الدينية فالوكالات السياحية تسعى جاهدة في إنشاء و غرس ثقافة سياحية دينية عن طريق تسطير برامج مكثفة تتمثل في تنظيم رحلات الحج و العمرة حيث لها الدور الكامل في توفير التأشيرة و تسهيل الحصول عليها دون عناء السائح ، توفير وسائل النقل البرية ، حجز تذاكر الطيران، حجز الغرف في الفنادق توفير شرائح الاتصال والمرشدين السياحيين الأكفاء...إلخ.

إذا تحدثنا عن وسائل الإعلان و الاتصال السياحي من انترنت ، فضاءات تلفزيونية ، صحف ، مجلات

معارض سياحية نجد أن الوكالات السياحية هي أهم هذه الوسائل بالدور الهام الذي تلعبه في الإعلان عن السياحة في أي بلد أو منطقة سياحية تريد تسويق مقوماتها السياحية و ذلك بترقية و تسويق المنتوج السياحي و بالتالي المساهمة في التنشيط السياحي.

كما للوكالات السياحية دور في المساهمة في التنمية السياحية المحلية و الوطنية و تمويلها للميزانية عن طريق المداخل السياحية التي تحصدتها بتنشيطها للحركة التجارية و الاستثمار السياحي و تدفق النقد الأجنبي أو العملة الصعبة خاصة وأن السياحة حاليا هي صناعة تجارية و قطاع اقتصادي هام في عملية التنمية من خلال الخدمات التي تقدمها والأعمال المهمة التي تقوم بها من حجوزات و تنظيم البرامج و الرحلات السياحية و توفير فرص العمل المباشرة و غير المباشرة و غيرها.

- تثمين و تعميم و غرس الثقافة السياحية لدى المواطنين يكتسي أهميته من الدور الهام للوكالات السياحية في تنظيمها للملتقيات و ترويج المنتج السياحي و التعريف بالكنوز السياحية و المباني القديمة و حمايتها
- تسهيل التعرف على مختلف الحضارات بتسهيل عملية تنقل السياح و حجز الغرف في الفنادق و من هنا دعم الخدمات المحلية ( المطاعم ، الفنادق ، أماكن التسوق... الخ )
- إبرام عقود مع صندوق الخدمات الاجتماعية للإدارات و المؤسسات العمومية حسب الطلب وبالتالي أصبحت الوكالة السياحية هنا عنصرا تفاعلي في تحريك جميع القطاعات.
- إمضاء عقود للمتربصين الحاصلين على شهادات في السياحة أو الفندقية لإدماجهم في القطاع السياحي و التالي تكثيف اليد العاملة في القطاع و الزيادة في التوظيف.

## 6. الخاتمة:

لقد تطورت السياحة و أصبحت ظاهرة عالمية ، خاصة بعد استقرار الأوضاع الدولية السياسية والأمنية ، وحظيت باهتمام الكثير من الدول باختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية و المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للسياحة، وبهذا أصبحت السياحة علما يدرس، مما أدى إلى زيادة الوعي لدى شعوب العالم و ارتفاع المستوى التعليمي و زيادة الدخل الفردي ، وبهذا أصبحت السياحة صناعة عرفت تطورا ملحوظا ، من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية و تحسين ميزان المدفوعات ، وقد ازدهرت السياح و توزعت في مناطق جغرافية أكثر منها في مناطق أخرى ، حيث استحوذت أوروبا على جزء هام من السياحة الدولية ، في حين كانت حصة إفريقيا من السياحة الدولية متواضعة ، خاصة الجزء الجنوبي منها ، أما الجزء الشمالي منها عرف انتعاشا سياحيا فتونس و مصر والمغرب تعتبر من التجارب السياحية العربية الناجحة ، في حين لا يزال القطاع السياحي الجزائري دون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول المجاورة ، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا بامتياز ، وقادر على منافسة الدول السياحية الأولى في العالم ، هذا ما يوحي بوجود عراقيل أثرت سلبا بدرجة كبيرة على القطاع السياحي الجزائري لمدة تقارب 40 سنة انطلاقا من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى نهاية التسعينيات ، و حاليا عرف القطاع السياحي التفاتة جديدة بداية من سنوات الألفينيات ، حيث سعت الدولة إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد إلى غاية 2025 ، وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، الذي يعبر عن الرغبة والنية الحسنة للدولة بالنهوض وتطوير قطاعها السياحي ، وجعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل

من خلال دراستنا نستطيع القول بان بالرغم من امتلاك الجزائر العديد من مقومات السياحة الفريدة، إلا ان القطاع لايزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب، غير مستغل بنسبة كبيرة نظرا لغياب الامكانيات المادية، وعدم كفاية القواعد العامة التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

وفي الأخير، من أهم النقاط المستخلصة من هذا البحث المختصر هي كالآتي:

➤ أن السياحة بالجزائر على مختلف أنواعها الساحلية، الجبلية، الصحراوية والعلاجية تتركز على جملة من العوامل والإمكانيات والمقومات، التي تؤهلها لأن تكون مركز جذب للسواح من جميع أنحاء العالم. من هذه المقومات نذكر منها:

أ- **الطبيعية** : مثل السواحل والشواطئ التي منها ما هو مصنف عالميا، وكذلك تمتعها بالأطلس الصحراوي وما يزخر به من نقوش ورسوم صخرية منتشرة في المتحف الطبيعي.

ب- **التاريخية** : حيث تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره في أعماق التاريخ.

ج- **الحضارية والثقافية** : وتتمثل في المتاحف المتواجدة عبر التراب الوطني، وأشهرها متحف "سيرتا 1852" بقسنطينة، متحف باردو بالجزائر العاصمة ومتحف هيون بعنابة... إلخ.

د- **المادية** : وهي تتمثل في الفنادق والبيئة التحتية من الطرقات والمطارات والموانئ وكذلك شبكة الاتصالات.

➤ لقد بادر المشرع الجزائري إلي تنظيم نشاط السياحة من خلال القانون رقم 06/99 الذي يحدد القواعد العامة التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار. ولقد جاء تعريف عقد السياحة والأسفار على انه كل اتفاق مبرم بين الوكيل والزبون والمتضمن وصفا لطبيعة الخدمات المقدمة وحقوق والتزامات الطرفين خاصة فيما يتعلق بالسعر وإجراءات التسديد ومراجعة الأسعار المحتملة والجدول الزمني وشروط بطلان وفسخ العقد".

➤ يعتبر نشاط وكالات السياحة والأسفار عماد النشاط السياحي وأحد الركائز الأساسية التي يتركز عليها، فالوكالات السياحية بما تؤديه من خدمات متنوعة سواء كانت بتنظيم رحلات سياحية شاملة أو الحجز في الفنادق أو النقل، تلعب دورا بارزا في تطور العمل السياحي.

### الاقتراحات:

أولا. تمتلك الجزائر العديد من مقومات السياحة الفريدة، التي تتمثل فيما يقدمه للسائح من مجالات سياحية مختلفة مثل سياحة الآثار والسياحة الدينية والسياحة البيئية، فعليه نقترح ضرورة تشجيع الاستثمار السياحي في شتى المجالات لما يسهم به في تنمية الاقتصاد الوطني عموما .

ثانيا. لابد من تشديد التزامات وكالات السياحة والأسفار اتجاه السائح لأن هذا الأخير هو وحده الذي بإمكانه مراقبة كل تقصير من جانب هذه الوكالات حسب النوعية المعلن عليها قبل انطلاق الرحلة، أو الإقامة أو عدم تنفيذ التزاماتها أصلا، لأن المشرع الجزائري اهتم بتنظيم وكالات السياحة والأسفار غير أنه لم يهتم بتنظيم العلاقة بين السائح

والوكالات السياحية تنظيماً دقيقاً ومحكماً، حتى يكفل للسائح الحفاظ على جسده وماله ولا يضيع إنفاقه السياحي هدراً ويجد نفسه في النهاية قد حقق رغباته التي دفعته للسياحة .

ثالثاً. بما أن الوكالات السياحية أصبحت تتعاقد إلكترونياً مع عملائها نقترح وضع قواعد صريحة من شأنها توفير حماية خاصة للمستهلك في العقود الإلكترونية التي يبرمها.

### آفاق البحث المستقبلية:

يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل كما يلي:

1- دور السياحة الجبلية في تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر في ظل القوانين السائدة.

2- أهمية وكالات السياحة والسفر في ترويج المنتج السياحي بالجزائر.

3- دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل النشاط السياحي.

### 7. قائمة المراجع:

الهوامش:

<sup>1</sup> من هذه الحمامات: بوحنيقية (معسكر)، الشلالة (قالمة)، بوغراة (تلمسان)، الصالحين (بسكرة)، القرقور (سطيف)، وريغة (الشلف). الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي (1989)، ص. 347.

<sup>2</sup> الترقى نسبة إلى التوارق وهم من سكان القدماء في جنوب الصحراء الجزائرية، وتتميز هذه السلالة البشرية بنمط حياتها ولغتها ولونها المائل إلى الزرق.

### المذكرات

1. رايح بلعوز ( 2005). النظام القانوني لعقد السياحة والأسفار في التشريع الجزائري. "مذكرة ماجستير غير منشورة".

جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص11.

2. بلعوز رايح ( 2005). نفس المرجع السابق، ص06.

### المواد والقوانين

3. المادة 04 (1999). "قانون 06/99 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار".

4. المادة 14 ( 1999). "قانون 06/99 الصادر في 1999/04/04 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية المؤرخ في 1999/04/07".

5. المادة 03 (1999) "القانون 06/99 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار".

6. المادة 04 ( 1999) "من القانون 06 /99 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار".

7. المواد 14-17 (1999) "القانون 06/99 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار".

8. المواد 18-27 (1999) "من القانون 06/99 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار".

9. مواد من 06—13 (1999) "قانون 06/99 المتعلق بتحديد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار".